الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية

بلديـــة جندوبـة

عـــــــــدد

المحضـــر العـــــــام

للدورة الإستثنائية للنيابة الخصوصية

لسنـــــــة 2016

على الساعة الثالثة مساء من يـوم الثلاثاء 04 أكتوبر 2016 ترأس السيد نور الدين مفتاحي معتمد جندوبة الجنوبية رئيس النيابة الخصوصية اجتماع هذه الأخيرة في جلستها الإستثنائية لسنة 2016 وعلى إثر إستدعاءات فردية مسجلة تحت عدد 3916 بتاريخ 30 سبتمبر 2016 هذا نصها " وبعد، أتشرف بدعوتكم لحضور إجتماع النيابـــة الخصوصية في جلستها الإستثنائية لسنة 2016 وذلك يوم الثلاثاء 04 أكتوبر 2016 على الساعة الثالثة مساءا بمقر البلدية للنظر في المواضيع التالية:

1. تحويل إعتماد داخل العنوان الأول لميزانية البلدية لسنة 2016.
2. المصادقة على تحديد الأسعار الإفتتاحية وكراسات شروط لزمات الأسواق البلدية لسنة 2016.
3. المصادقة على تسويغ محل بلدي تجاري كائن بنهج ربيعة.
4. تنقيح أماكن التدخل لمشروع تعبيد الطرقات المنجز من قبل مقاولة "رتال".

وقد حضر السادة الأعضاء الآتي ذكرهم:

- حميد الستيتي : المساعد الأول ورئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية
- منذر الضاوي : مستشار بلدي ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية
- عبد اللطيف السلطاني : مستشار بلدي ورئيس لجنة التعاون والعلاقات الخارجية
- منجي السلطاني : مستشار بلدي ورئيس لجنة الصحة والنظافة والعناية بالبيئة

وتغيب بعذر السيد :

- علي الهذلي : مستشار بلدي

كما حضر الجلسة كل من السيدات والســـادة:

- سفيان الضويوي : كاتب عام البلدية
- حسن الدخيلي : القابض البلدي
- عواطف حمراني : رئيسة مصلحة المعاليم والاستخلاصات
- عواطف جبالي : رئيسة مصلحة النزاعات والملك البلدي
- عائدة غزواني : كاهية مدير الإدارة الفرعية الفنية لبلدية جندوبة
- سامي الخليفي : رئيس المصلحة المالية
- حياة محمودي : كتابة المجلس

افتتح السيد نور الدين مفتاحي رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بكل من حضرها سواء من موظفين أو أعضاء ومعبرا عن سعادته لإلتزامهم بحضور مختلف الجلسات رغم مشاغلهم وارتباطاتهم المهنية بإعتبارهم يمثلون إدارات جهوية وحيوية ثم تطرق إلى العديد من النقاط التي يتداولها الشارع في مدينة جندوبة قبل الشروع في مناقشة نقاط جدول أعمال الجلسة وأبرزها :

- حديقة الشهداء : تداول البعض من الرأي العام في الآونة الأخيرة أنه طرح على البلدية إمكانية استغلال حديقة الشهداء في إطار مشروع ترفيهي بمساهمة بعض الجمعيات لكن هذه الأخيرة رفضت هذا المقترح موضحا أن ساحة الشهداء تحمل في اسمها معنى كبير يخص مدينة جندوبة فهي تحمل تاريخا هاما وهي في نفس الوقت تحظى بموقع استراتيجي يتواجد قبالة قصر البلدية والعديد من المؤسسات التربوية وهي في الوقت نفسه المتنفس الوحيد لأهالي مدينة جندوبة كما أنها فضاء يستغل في مختلف الأنشطة والتظاهرات والمعارض المحلية والجهوية وحتى الإقليمية ولا يمكن استغلالها في إطار مشروع ترفيهي حفاظا عليها وعلى المؤسسات المجاورة وعلى قيمتها التاريخية وهو رأي تم إستحسانه من قبل كافة الأعضاء الحاضرين الذين أضافوا بأن هناك مناطق خضراء أخرى بمدينة جندوبة يمكن استغلالها كفضاءات ترفيهية لكن ساحة الشهداء هي ساحة عمومية ملك لكل أهالي جندوبة وأنهم يقترحون صيانتها وتهيئتها وتجميلها مع رفض أي إستغلال لها أو الإستثمار داخلها .
- التطرق إلى أن البلدية مطالبة بإعتماد المقاربة التشاركية في إعداد مقترح المخطط البلدي السنوي لسنة 2017 وتشريك المواطن والمجتمع المدني في مختلف مراحل الإعداد إحتراما لمبدأ الشفافية وهو تمشي إعتمدته منذ السنة الفارطة وستشرع إن شاء الله في هذه الجلسات خلال الأيام القليلة القادمة .
- الاستعداد لكافة التظاهرات والإعداد للاحتفال قريبا بعيد الجلاء : بين السيد رئيس النيابة الخصوصية أن مدينة جندوبة لها من الإرث التاريخي ما يميزها لإقامة احتفال يليق بمدينة جندوبة وربط الحاضر بالماضي وقد اقترح السادة الأعضاء تكريم مناضلي مدينة جندوبة أو تسمية وتدشين ساحة أو شارع يحمل اسم من أسماء شهداء مدينة جندوبة ضد الإرهاب وقد اتفق الحاضرون على ضرورة التنسيق بين البلدية والجيش الوطني والمجلس الجهوي لولاية جندوبة حول إمكانية إقامة هذه الاحتفالات.

- إعداد تقرير مفصل ودقيق حول النقائص التي تشكو منها بلدية جندوبة وخاصة المقر الحالي لها الذي يشكل خطرا كبيرا على حياة موظفيها والمواطنين الوافدين عليها أيضا النقص في المعدات خاصة معدات النظافة لمجابهة التحديات في هذا المجال وتحسين ظروف العمل والمردود في نفس الوقت خاصة وأن هذا التقرير من شأنه أن يدعم الموارد المالية للبلدية على أن يرفع للجهات المختصة من سلطات جهوية ووطنية .

ومن ضمن النواقص التي تشكو منها بلدية جندوبة هو النقص الكبير في الموارد البشرية فهي في حاجة ماسة إلى إطارات وأعوان اعتبارا لإتساع الرقعة الجغرافية للمنطقة البلدية معرجا على مطلب ورد على البلدية من قبل السيد رمزي الشارني موظف ببلدية وادي مليز برتبة متصرف والذي يرغب من خلاله في نقلته لبلدية جندوبة حيث أكد جل الأعضاء الحاضرين على حاجة البلدية لمثل هذه الإطارات وموافقتهم المبدئية على هذا المقترح في حالة إستيفاء كافة التراتيب القانونية المعمول بها .

واثر الانتهاء شرع أعضاء النيابة الخصوصية في التداول في المواضيع المدرجة بجدول الأعمال تباعا كما يلي :

1- تحويـــل إعتماد داخل العنوان الأول لميزانية البلدية لسنة 2016

يتعلق تحويل الإعتماد هذا بوضعيتين :

* الوضعية الأولى : بناء على مكتوب السيد وزير الشؤون المحلية عدد20/6036 بتاريخ 12 أوت 2016 والمتعلق بتسوية وضعية السيدة هالة النغموشي التي تعمل بالبلدية على حساب الحضائر الجهوية وانتدابها بصفة مستكتب إدارة متعاقد على أن يكون مفعول العقد المذكور بداية من أول ديسمبر 2015 وحتى تتمكن البلدية من تمكينها من مستحقاتها للفترة الممتدة من شهر ديسمبر 2015 إلى شهر ديسمبر 2016 يقترح تحويل إعتماد قدره 12.982,559 د من الفصل 01.101 (تأجير الأعوان القارين) إلى الفصل 01.102 (تأجير الأعوان غير القارين) .

* الوضعية الثانية : تتمثل في مقترح تحويل إعتماد قدره 1.950,000 د من الفصـل 03.302 الفقرة 8 (منح للجمعيات والمنظمات ذات الصبغة الإجتماعية) إلى الفصل 03.304 الفقرة 1 (المساهمة لفائدة الوداية بعنوان خدمة تذاكر الأكل للأعوان) وذلك لعدم ترسيم الإعتماد الكافي بميزانية 2016 بهذا الفصل الأخير و تسجيل إنتدابات جديدة ببلدية جندوبة ويعرض على الموضوع على أنظار النيابة الخصوصية للمصادقة تبعا لبيانات الجدول التالي :

نفقات العنوان الأول:

العنوان	الجزء	القسم	الفصل	الفقرة	الفقرة الفرعية	بيان النفقات	الإعتمادات المصادق عليها	التنقيحات		الإعتمادات النهائية
								بالزيادة	بالنقص	
I	01	01	01.101	01	00	الأجر الأساسي والتدرج	700.000,000	---	5.000,000	695.000,000
I	01	01	01.101	02	00	المنح الخصوصية القارة	969.000,000	---	5.693,500	963.306,500
I	01	01	01.101	13	00	المنح العائلية	18.000,000	---	355,485	17.644,515
I	01	01	01.101	14	00	المساهمات المحمولة على المشغل	324.500,000	---	1.933,574	322.566,426

I	01	01	01.102	02	00	الأعوان المتعاقدون والعاملون بالحصة	84.744,955	10.693,500	---	95.438,455
I	01	01	01.102	06	00	المنح العائلية	200,000	355,485	---	555,485
I	01	01	01.102	07	00	المساهمات المحمولة على المشغل	32.257,412	1.933,574	---	34.190,986
I	01	03	03.302	08	00	منح للجمعيات و المنظمات ذات الصبغة الإجتماعية	14.000,000	---	1.950,000	12.050,000
I	01	03	03.304	01	00	المساهمة لفائدة الوادية بعنوان خدمة تذاكر الأكل للأعوان	66.000,000	1.950,000	---	67.950,000
الجملـــة							2.208.702,367	14.932.559	14.932.559	2.208.702,367
مجموع نفقات العنوان 1							4.555.533,712	14.932.559	14.932.559	4.555.533,712

واثر التداول والنقاش والإستماع إلى رأي السيد القابض البلدي ولقناعة الجميع بضرورة تسوية هذه الوضعيات وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على التنقيح المذكور أعلاه.

2- المصادقة على تحديد الأسعار الإفتتاحية وكراسات شروط لزمات الأسواق البلدية لسنة 2017

في إطار العمل على تسويغ المعاليم الموظفة على لزمات الأسواق البلدية لسنة 2017 أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين بإستكمال مختلف الإجراءات التحضيرية من ذلك عقد جلسة ضمت كل من لجنة الشؤون الإدارية و المالية و لجنة الشؤون الإقتصادية و لجنة التبتيت بتاريخ 2016/09/28 للنظر في موضوع استلزام الأسواق البلدية لسنة 2017 والتي إقترحت ما يلي :

- تحديد الأسعار الإفتتاحية لاستلزام الأسواق البلدية لسنة 2017 بالإعتماد على الأثمان النهائية لسنة 2016 بالنسبة للمعاليم الموظفة على كل من سوق السيارات وسوق الجملة ومأوى السيارات مع إحالة النظر في لزمة المعاليم الموظفة على السوق الأسبوعية والمسلخ البلدي للنظر فيه من قبل المكتب البلدي الذي إنعقد بتاريخ 29 سبتمبر 2016

- تحديد صيغة المشاركة عن طريق الظروف المغلقة
- النظر في كراسات الشروط و التأكيد على ضرورة إلتزام المتسوغين بتطبيق بنودها.
- إقتراح استخلاص لزمات سوق الجملة والسوق الأسبوعية والمسلخ البلدي عن طريق 12 قسط شهري دون إعتبار مبلغ الضمان النهائي.
- ثمن لزمة سوق السيارات ولزمة مآوي السيارات يتم دفعه كاملا ودون تقسيط ومسبقا قبل الشروع في الإستغلال.

مع التشديد عل ضرورة التزام المستلزمين بتطبيق بنود كراسات الشروط المعدة في الغرض و ضرورة توفر جميع الشروط التي تضمن الشفافية والمساواة مع إقصاء كل مشارك لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة.

- في مرحلة ثانية عرض الموضوع على المكتب البلدي في جلسة يوم 29 سبتمبر 2016 الذي وافق على الأثمان الإفتتاحية المقترحة لكل من سوق الجملة ومآوي السيارات وسوق السيارات بإعتماد الأثمان المبتت بها سنة 2016 وفي المقابل تم تعديل الثمن الإفتتاحي للزمة المعاليم الموظفة على السوق الأسبوعية وإقتراح سعر إفتتاحي قدره 130 ألف دينار اعتبارا لتنقيح القرار البلدي المتعلق بإستخلاص المعاليم الموظفة داخل السوق الأسبوعية خلال دورة جويلية 2016 حيث تم الترفيع في معاليم الوقوف بهذه السوق إضافة إلى مشروع تهيئة لهذه الأخيرة مما يفترض منطقيا تحسين المردودية المالية لهذه السوق كمورد من موارد البلدية.

كما أقر اعضاء المكتب البلدي مقترح الإستغلال المباشر للمسلخ البلدي. لذلك وبناء على ما تقدم يعرض الموضوع على أنظار النيابة الخصوصية للمصادقة وفق البيانات التالية:

نوع اللزمة	الثمن المبتت به سنة 2016	الثمن الإفتتاحي المقترح لسنة 2017	طريقة الإستلزام المقترحة	تاريخ وتوقيت البتة او جلسة فتح العروض
لزمة المعاليم الموظفة على سوق الجملة للخضر و الغلال	327.000.000 د	327.000,000 د	الظروف المغلقة	الجمعة 11 نوفمبر 2016
لزمة المعاليم الموظفة على بيـــع الحيوانات والوقوف بالسوق الأسبوعية	117.500,000 د	130.000,000 د	الظروف المغلقة	الجمعة 11 نوفمبر 2016
لزمة المعاليم الموظفة على سوق السيارات	5.150.000 د	5.150,000 د	الظروف المغلقة	الجمعة 11 نوفمبر 2016
لزمة المعاليم الموظفة على مآوي السيارات	31.250.000 د	31.250,000 د	الظروف المغلقة	الجمعة 11 نوفمبر 2016
لزمة المعاليم الموظفة على المسلخ البلدي	إستغلال مباشر	إستغلال مباشر	إستغلال مباشر	إستغلال مباشر

و إثر تقديم مختلف هذه البيانات أفاد السيد القابض البلدي بأن ثمن اللزمات يحدد في العادة حسب مؤشر النمو والتطور الإقتصادي خاصة بعد الترفيع الحاصل في العديد من المعاليم وخاصة تلك المتعلقة بالسوق الأسبوعية معتبرا أنه من المنطقي الترفيع في الثمن الإفتتاحي لهذه السوق.

من جهة ثانية تمت الإشارة إلى أن مسالك التوزيع وغياب الرقابة أثر سلبا على مردود الأسواق خاصة سوق الجملة وسوق الخضر والغلال كما طرحت إشكالية الديون المتخلدة بذمة وكلاء البيع والتي من شأنها أن تعزز الموارد البلدية لذلك إقترح الحاضرون إلى ضرورة الإسراع بعقد جلسة تجمع كل الأطراف من وكلاء البيع وممثلي إتحاد الصناعة والتجارة والبلدية لإيجاد حل لإستخلاص هذه الديون.

و بعد النقاش و التداول صادق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على الأثمان الإفتتاحية المقترحة وعلى كراسات الشروط الخاصة بهذه اللزمات مع التأكيد على ضرورة الشروع في عملية الإشهار نظرا لضيق الوقت.

3- المصادقة على تسويغ محل تجاري كائن بنهج ربيعة

أفادت السيدة عواطف الجبالي رئيسة مصلحة النزاعات والملك البلدي أن مجلس النيابة الخصوصية للبلدية وافق خلال دورته الإستثنائية المنعقدة بتاريخ 06 أكتوبر 2011 على تسويغ المحلين التجاريين البلديين عدد 12 و عدد 13 الكائنين بنهج ربيعة عن طريق بتة عمومية تفتح للغرض و حيث حددت الإدارة العامة للإختبارات بوزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية بتاريخ 03 نوفمبر 2010 القيمة الكرائية الإفتتاحية للمحل عدد 12 بمبلغ قدره ثمانون (80) دينارا طبقا لتقرير الإختبار عدد 7398 /10 و مبلغ قدره مائة وعشرون (120) دينارا للمحل عدد 13 طبقا لتقرير الإختبار عدد 10/7403 حيث تمت عملية تسويغ المحل عدد 13 المذكور عن طريق الظروف المغلقة بتاريخ 01 نوفمبر 2012 في حين تعطلت عملية التسويغ بالنسبة للمحل عدد 12 نظرا للإستيلاء عليه من قبل أحد الخواص فتم رفع قضية عدلية لإسترجاعه و صدر في شأنه حكم قضائي عدد 12984 بتاريخ 15 ديسمبر 2013 تم تنفيذه بتاريخ 20 أفريل 2016 علما و أنه تم عرض مشروع كراس شروط خاص به على أنظار المكتب البلدي خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2013 وتمت الموافقة عليه مع التوصية بأن لا يقل معين الكراء الشهري للمحل المذكور على مائتي (200) دينار و قد صادق مجلس النيابة الخصوصية بدوره بالإجماع خلال دورته العادية الثانية لسنة 2013 المنعقدة بتاريخ 31 ماي 2013 على هذا الكراس وعلى مختلف المقترحات وتمت المصادقة عليه من قبل سلطة الإشراف بتاريخ 05 جويلية 2013.

لذلك و بناء على ما تقدم تقترح البلدية إشهار المحل المذكور للتسويغ إعتمادا على المداولة المذكورة و على نفس تقرير الإختبار الصادر عن الإدارة العامة للإختبارات بوزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية بتاريخ 03 نوفمبر 2010 تحت عدد 7398 /10 لتفادي تعرضه للإستيلاء من جديد و دعم موارد البلدية من جهة أخرى خاصة في هذا الظرف بالذات مع إقتراح إعتماد طريقة الظروف المغلقة في عملية التسويغ.

وإثر التداول والنقاش صادق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على اعتماد نفس الشروط والإجراءات المصادق عليها سابقا والمشار إليها أعلاه بما في ذلك تقرير الإختبار على أن لا يقل ثمن التسويغ عن 200 دينارا واعتماد طريقة الظروف المغلقة في عملية التسويغ كما صادقوا بالإجماع على كراس الشروط الخاصة بهذا المحل.

4- تنقيح أماكن التدخل لمشروع تعبيد الطرقات المنجز من قبل مقاول "رتال".

أفادت السيد عائدة الغزواني المهندسة البلدية انه في إطار إنجاز مشروع تعبيد الطرقات الذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 02 أفريل 2015 بكلفة جملية تقدر بـــ 1.681.828.000د وبطلب من المجتمع المدني المتمثل في

الجمعيات الرياضية والسلط الأمنية استدعت الضرورة الى تعبيد المساحة المحاذية للقاعة المغطاة والملعب الرياضي وجزء من نهج 13 أوت وذلك لتسهيل تنقل الوحدات الأمنية خلال اللقاءات الرياضية وتفادي بعض الإشكاليات التي قد تحدث بسبب عدم تعبيد هذه الطرقات وبالتالي إضافة مساحات جديدة لمناطق التدخل مما يستدعي عرضها على أنظار النيابة الخصوصية للمصادقة عليها للمصادقة عليها عملا بأحكام الفصل 75 من القانون الأساسي للبلديات .

من جهة ثانية وفي إطار مشروع تجميل المدينة والذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 02 أكتوبر 2015 بكلفة جملية تقدر بـ183.962,000 د والذي تم الإنتهاء من تنفيذه مع وجود فواضل تقدر بـــ15.292,193 د لذلك يقترح على أنظار النيابة الخصوصية تخصيص هذه الإعتمادات لترصيف جزء من نهج جميل بثينة والمساحة أمام المدرسة الإعدادية بنهج أبو فراس الحمداني المحاذية للملعب الفرعي وذلك بسبب تردي حالة الرصيف لتسهيل تنقل التلاميذ والمتساكنين إستجابة لطلبات العديد من الموطنين.

وإثر التداول والنقاش صادق أعضاء النيابة الخصوصية على كل من المقترحين أي تعبيد المساحة المحاذية للقاعة المغطاة والملعب الرياضي وجزء من نهج 13 أوت وتخصيص الاعتماد المتبقي من مشروع تجميل المدينة لترصيف الأنهج والأماكن المقترحة أعلاه .

ورفعت الجلسة في حدود الساعة الخامسة بعد الزوال من نفس اليوم.

رئيس النيابة الخصوصية

لبلدية جندوبة

نورالدين مفتاحي